مجلة ريادة النمو

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ـحالة الجزائرـ

د. سلوس عبد الكريم ، د. زنقيلة عبد الوهاب ، د. بسود أمبارك

المستخلص

تهدف الدراسة إلى إبراز دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2010 /2020) وذلك في مجالات التشغيل، القيمة المضافة والصادرات خارج المحروقات، ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة وصفية تحليلية للنشرات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرة عن وزارة الصناعة خلال الفترة المدروسة.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق الثروة وفي خلق مناصب الشغل وترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن دورها يبقى ليس في المستوى خاصة في مجال تنمية الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية : مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تشغيل، قيمة مضافة، تنمية اقتصادية

انتساب الباحثين

[1] جامعة التكوين المتواصل أدرار
[2] جامعة ورقلة
[3] جامعة أحمد درايعية أدرار

[1] salousseka@gmail.com
[2] ab_zen@yahoo.fr
[3] med.bassoude@univ-adrar.edu.d

The contributions of small and medium enterprises to achieving development - the case of Algeria economic

-

Sallousse abdelkrim , Abdel Ouahab Zanguila , Bassoude Ambark

Affiliation of Authors
[1] University of Continuing Education Adrar
[2] University of Ouargla
[3] Ahmed Draia University of Adrar

[1] salousseka@gmail.com
[2] ab_zen@yahoo.fr
[3] med.bassoude@univ-adrar.edu.d

Abstract

The study aims to highlight the role and contribution of small and medium enterprises in supporting development Economic in Algeria during the period (2010/2020) in the areas of operation, added value and exports Outside of hydrocarbons, and to achieve this, we undertook an analytical and descriptive study of the institution's statistical publications Small and medium and issued by the Ministry of Industry during the studied period.

The study concluded that small and medium enterprises contribute to creating wealth and creating Positions of jobs and export upgrade outside hydrocarbons, but their role remains not at the level, especially in the field Export development outside hydrocarbons.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Employment, Value Added, Economic development.

المقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في جل الاقتصادات العالمية لما لها من اهمية كبيرة، حيث تمثل التعداد الاكبر لمجموع المؤسسات في الدول وكما تعتبر من الاكثر المؤسسات مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول وبنسبة مساهمة أعلى من المؤسسات الكبيرة، بحيث تكتسب أهمية كبيرة لكونها لا تتطلب تمويلاً كبيراً لإنشائها.

وتعتبر الجزائر من الدول التي أعطت اهمية بالغة لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع نص تشريعي في شكل قانون رقم 18/01 بتاريخ 2001/12/12، كما تم وضع معالم إستراتيجية للنهوض بالقطاع من خلال وضع القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017 من خلال قانون 02/17 بتاريخ 2017/01/10، التي تسعى من خلاله الى تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة كثافتها وترقية المناولة، كما قامت الدولة بإنشاء مجموعة من الهيئات والوكالات التي تتولى مسؤولية دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الاشكالية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية في الاقتصاد الوطني وذلك بفضل السياسات الحكومية اتجاه هذا النوع من المؤسسات، ومنه تكون الاشكالية على النحو التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2020/2010)؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات التالية:

- ما واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل؟
- هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع من القيمة المضافة؟
- هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

فرضيات الدراسة:

- يتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل مستمر.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل وبالتالي تخفيض مستوى البطالة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض أهم الجوانب النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل تطورها خلال فترة (2020/2010)، وإبراز مساهمتها في زيادة القيمة المضافة وفي دعم التشغيل وترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال الاعتماد على النشرات الإحصائية للوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من انه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متفق عليه إلا انه يوجد شبه اتفاق على المعايير التي على أساسها يتم تعريف هذا النوع من المؤسسات، غالبا ما يتم تصنيف المؤسسات على أساس عدد العمال لأنه من المعلومات الأسهل حصرا من الناحية العددية كما انه معيار تعتمده معظم الدراسات بإشراكه مع معيار رقم الأعمال والقيمة المضافة. (ليليا، ديسمبر 2008، صفحة 147) وتنقسم الى قسمين هما:

أ. **المعايير الوصفية (الوظيفية):** تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن المتوسطة والكبيرة من حيث (العبادي، 2017، صفحة 15):

- أن يكون إنتاجه محليا، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبيا.
- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية.
- احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم، فالتخصص الإداري قليل نسبيا.
- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال.

ب. **المعايير الكمية:**

تعتمد المعايير الكمية على عنصرين أساسين في المؤسسة وهما عنصر العمالة ورأس المال، إضافة الى وجود معايير أخرى مثل التدفقات السنوية والأصول. (سمير، 2005/2004، صفحة 13)

- ✓ **عدد العمال:** يمثل عدد العمال أهم المعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة بغض النظر عن نشاط المؤسسة، لكن استخدام التكنولوجيا جعل استخدام معيار العمالة يتضاءل مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستخدم التكنولوجيا.

- ✓ **معيار رأس المال:** يعتبر رأس المال عنصر أساسي في تحديد القدرة الإنتاجية للمؤسسة سواء أكان بالنسبة لرأس المال أو المعدات، على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على العمالة في نشاطها، لكن التقدم التكنولوجي المستمر والمتزايد جعل هذا المعيار غير ثابت في تحديد المفهوم في ظل التقنيات الحديثة.

- ✓ **قيمة المبيعات السنوية:** يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق. (العبادي، 2017، صفحة 17)

2. **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى سواء كانت متقدمة أو متخلفة، كما أنه يختلف داخل كل مجموعة من هذه الدول وذلك حسب اختلاف الموقع أو الظروف الاقتصادية داخل كل دولة وكذا اختلاف مراحل التنمية التي تمر بها، فالمؤسسة الصغيرة في أمريكا قد تكون كبيرة في دولة لا تزال في المراحل الأولى للنمو والتقدم، وعلى الرغم من الاختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة إلا أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعل منها وسيلة هامة للمساهمة في تنمية اقتصاديات معظم الدول.

لقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 04 من القانون رقم 02/17 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يهدف من خلاله المشرع إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها (القانون رقم 17/02، 2017، صفحة 05)· حيث أنها تعرف بغض النظر عن طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات.

- تشغل من01 إلى 250 عامل.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (4) مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري.
- تتمتع بالاستقلالية في الذمة المالية ويقصد بها بأن كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما فوق من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن اعتماد القانون رقم 02/17 الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يجعل من الجزائر الاقتصاد المتوسطي الوحيد الذي يتمتع بتعريف كامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يرد رسمياً في التشريعات. (OECD، 2018، صفحة 81).

الجدول رقم 01: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	حجم الاستثمار	الحصيلة السنوية
الصغيرة جدا	من 1 الى 9 أشخاص	اقل من 40 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري
الصغيرة	من 10 الى 49 شخص	لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري
متوسطة	من 50 الى 250 شخص	من 400 مليون الى 4 مليار دينار جزائري	من 200 مليون الى 1 مليار دينار جزائري

المصدر: (القانون رقم 17/02، 2017، صفحة 06).

3. التعاريف المختلفة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية:

إن تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة عربية إلى أخرى، إلا أن الملاحظ أن كل الدول العربية تعتمد على معيار عدد العمال يشكل أساسي في تعريفها، إضافة إلى معايير أخرى حسب كل دولة وهذا حسب ما هو موجود في الجدول الموالي.

الجدول رقم 02: يوضح مختلف تعاريف المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربي

الدولة	نوع الصناعات	عدد العمال	معايير أخرى
الأردن	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ بين 2 – 10 عمال ✓ بين 10– 25 عامل	
سلطنة عمان	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ أقل من 10 عمال ✓ بين 10–100 عامل	✓ رأس المال المستثمر أقل من 50 ألف ريال ✓ رأس المال المستمر بين 50–100 ألف ريال
مصر	✓ صناعات الصغيرة	✓ أقل من 50 عاملا	✓ رأس المال بين 50 ألف ومليون جنيه
السعودية	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ بين 1–20 عاملا ✓ بين 21– 100 عاملا	✓ رأس المال المستثمر لا يفوق 20 مليون ريال
الكويت	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ أقل من 10 عمال ✓ بين 10– 50 عاملا	✓ لا يتجاوز رأس المال 200 ألف دينار
دول مجلس التعاون الخليجي	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ أقل من 30 عاملا ✓ أقل من 60 عاملا	✓ لا يتجاوز رأس المال المستثمر 2 مليون دولار ✓ رأس المال المستثمر بين 2–6 مليون دولار

المصدر: (مسعود، من 14 الى 16 ديسمبر 2016، صفحة 03).

4. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعزى الدور الهام الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة من العوامل والخصائص التي تميز هذه المؤسسات، أهمها (عيدان، 2016، صفحة 166):

- قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة، وذلك أن نسبة القيمة المضافة بها إلى الأصول الثابت تعتبر أعلى من مثيلاتها في المشروعات الكبيرة.
- إمكانياتها العالية في تعظيم مواردها المالية والبشرية من خلال تخصصها الشديد وصغر حجمها، حيث يؤدي إمعانها في التخصص إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.
- ارتفاع قدرتها على التطوير والابتكار، وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم. (السكارنه، 2010، صفحة 100).
- ارتفاع مستوى المهارة للعمالة نظرا للتخصص الدقيق الذي تتميز هذه الأخيرة.
- درجة المخاطرة قليلة.

ثانياً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنقوم باستعراض إحصائيات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوزيعها حسب نوع المؤسسة.

1) **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010**

الجدول رقم 03: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من سنة 2010 الى غاية سنة 2020

السنوات	م خاصة	م عمومية	الصناعات التقليدية	المجموع
2010	482892	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	934569
2016	786989	390	235242	1022621
2017	831914	267	242322	1074503
2018	880950	261	260652	1141863
2019	918542	243	274554	1193339
2020	942120	229	288724	1231073

Source: (Mines, 2021)

من خلال قرأتنا للجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من سنة 2010 الى غاية سنة 2020 وذلك نظرا لمجهودات الدولة في ترقية هذا النوع من المؤسسات من خلال إصدار مجموع هامة من القوانين والتشريعات، وكذلك نلاحظ أن عدد المؤسسات الخاصة ترتفع بوتيرة كبيرة حيث كانت سنة 2010 حوالي 482892 مؤسسة انتقل تقريبا الى الضعفين سنة 2020 ليصل الى 942120 مؤسسة، كذلك الصناعات التقليدية في زيادة مستمرة ولكن بوتيرة أقل حث كانت سنة 2010 حوالي 135623 مؤسسة لتصل سنة 2020 الى 288724 مؤسسة. وبعكس ذلك نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تتطور بوتيرة متناقصة حيث كان عدد المؤسسات سنة 2010 حوالي 557 مؤسسة ليتناقص الى 229 مؤسسة في 2020.

2) توزيع المؤسسات حسب الحجم لسنة 2020:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنقسم الى مؤسسات صغيرة جدا ومؤسسات صغيرة ومتوسطة وحسب الجدول التالي فان المؤسسات الصغيرة جدا تمثل النسبة الأكبر من النسيج المؤسساتي في الجزائر.

لجدول رقم (04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المؤسسة لسنة 2020

نوع المؤسسة	العدد	النسبة
الصغيرة جدا	1194171	%97
الصغيرة	31979	%2.6
المتوسطة	4923	%0.4
المجموع	1231073	%100

Source : (Mines, 2021, p. 07)

من خلال الجدول نلاحظ أنه بلغ عدد المؤسسات الصغيرة جدا حوالي 1194171 مؤسسة الى غاية نهاية سنة 2020 بنسبة بلغت 97% مما يعني أن الغالب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات صغيرة جدا، يليها المؤسسات الصغير بـ 31979 مؤسسة ثم المتوسطة بحوالي 4923 مؤسسة. والشكل الموالي يوضح مقدار الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة خلال سنة 2020:

الشكل رقم 01: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2020

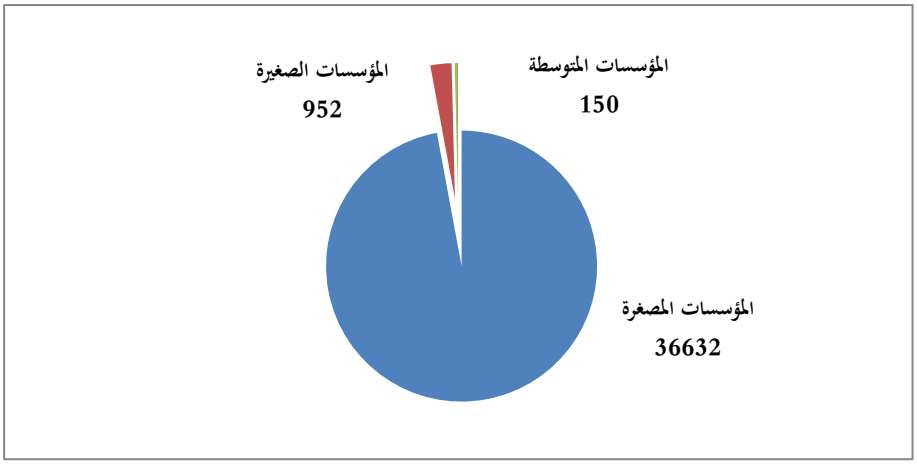

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على Excel.

من خلال الشكل يتأكد لنا أن جل المؤسسات المستحدثة خلال سنة 2020 كانت المؤسسات المصغرة بواقع 36632 مؤسسة، مع العلم أن هذا النوع من المؤسسات يمتاز بعدت خصائص وكذالك توفر عدة هيئات تساعد على انشاء ودعم لهاذ النوع من المؤسسات.

ثالثاً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر:

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2020/2010

كل دول العالم تحاول زيادة التشغيل للتقليل من البطالة لتي تعتبر من المشاكل الاجتماعية. الجزائر على غرار دول العالم تحاول زيادة التشغيل من خلال مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل سواء دائمة الو مؤقت للتقليل من حجم البطالة والجدول التالي يوضح مساهمة هذه المؤسسات في التشغيل في الجزائر.

الجدول رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2019/2010

السنوات	التشغيل الإجمالي	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة المساهمة
2010	9736000	1625686	%16.70
2011	9599000	1724197	%17.96
2012	10170000	1848117	%18.17
2013	10788000	1915495	%17.76
2014	10239000	2082304	%20.34
2015	10594000	2238233	%21.13
2016	12117000	2487914	%20.53
2017	12277000	2601958	%21.19
2018	12466000	2690246	%21.58
2019	11281000	2885651	%25.57

المصدر: (الدين، 2019، صفحة 225) ، (قهواجي، أفريل 2022، صفحة 438)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (باختلاف طبيعتها القانونية) في التشغيل في ارتفاع مستمر حيث في سنة 2010 كانت نسبة المساهمة بـ 16.70% من إجمالي التشغيل في الجزائر لتصل سنة 2019 ما نسبته 25.57% بحوالي 2885651 عامل، وعليه فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في حل مشكل البطالة في الجزائر من خلال المساهمة في التشغيل.

بالرغم من العديد من السياسات والبرامج التي وضعتها السلطات الجزائرية للرفع من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الا أن النسبة تبقى ضئيلة بحجم عدد المؤسسات والبرامج الموجه لها. مما حتم على الحكومة انشاء وزارة منتدبة لدي الوزير الاول تهتم بالمؤسسات الناشئة والصغيرة، وكذالك تم وضع هيئات من أجل مرافقة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشكل التالي يوضح ذالك:

الشكل رقم 02: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2019/2010

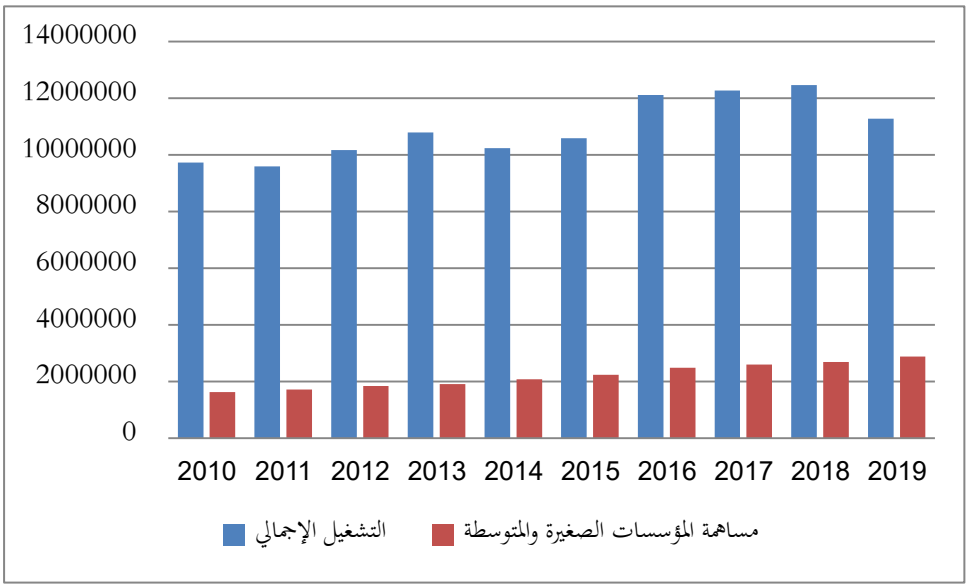

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على Excel.

2- أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

عملت الجزائر على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في البلاد من خلال تشجيع الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات، خاصة وأنها تمثل حوالي 99% من مجموع المؤسسات في الجزائر، والجدول الموالي يبين أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2016 و2017.

الجدول رقم (06): أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2017 و2018.

القيمة: مليون دولار أمريكي

مجموعة المنتجات	سنة 2017		سنة 2018	
	القيمة	%	القيمة	%
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	561.24	29.08	623.63	21.68
الامونيا اللامائية	341.95	17.72	446.75	30.65
الأسمدة المعدنية	327.04	16.95	917.47	32.42
سكر الشمندر	225.46	68.11	233.03	8.23
فوسفات الكالسيوم	55.13	2.86	50.95	1.80
التمور	52.37	2.71	64.19	2.27
الهيدروجين والغازات النادرة	27.46	1.42	37.80	1.34
نظارات البلاستيكية والورقية	25.42	1.32	33.06	1.17
آلات الغسيل	33.78	1.75	27.12	0.96
الاسمنت	0.63	0.03	24.93	0.96
المجموع الجزئي	1650	85.52	2449	86.53
المجموع	1930	100	2830	100

Source : (Mines M. d., avril 2019, p. 38)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الصادرات خارج المحروقات ارتفعت بشكل جيد 2830 مليون دولار خلال سنة 2018 عكس 1930 مليون دولار سنة 2017، حيث نجد أن الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت لكل من سنة 2017 و2018 في ارتفاع، حيث بلغ سنة 2017 على 561.24 مليون دولار، وارتفعت سنة 2018 إلى 613.63 مليون دولار، أما أكبر نسبة ارتفاع كانت الاسمدة المعدنية بنسبة 180.54%، حيث انتقلت من 327.04 مليون دولار سنة 2017 إلى 917.47 مليون دولار سنة 2018. أما المنتجات الأخرى والتي في الغالب هي موسمية كالتمر الذي بلغ نسبة ضئيلة جدا بـ 2.27% وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بحجم الانتاج الجزائري من التمور، وتوجت كذالك تصدير الغسالات الذي عرف انخفاض في التصدير من 33.78 مليون دولار إلى 27.12 مليون بنسبة 0.96 % من حصة الصادرات خارج المحروقات. والملاحظ من الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا زالت تفتقد الميزة التنافسية واقتحام الأسواق العالمية بسبب حداثتها ونقص الخبرة في مجال التصدير.

ويمكن تمثيل أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال سنة 2018 في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: أهم المنتوجات الأساسية المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018

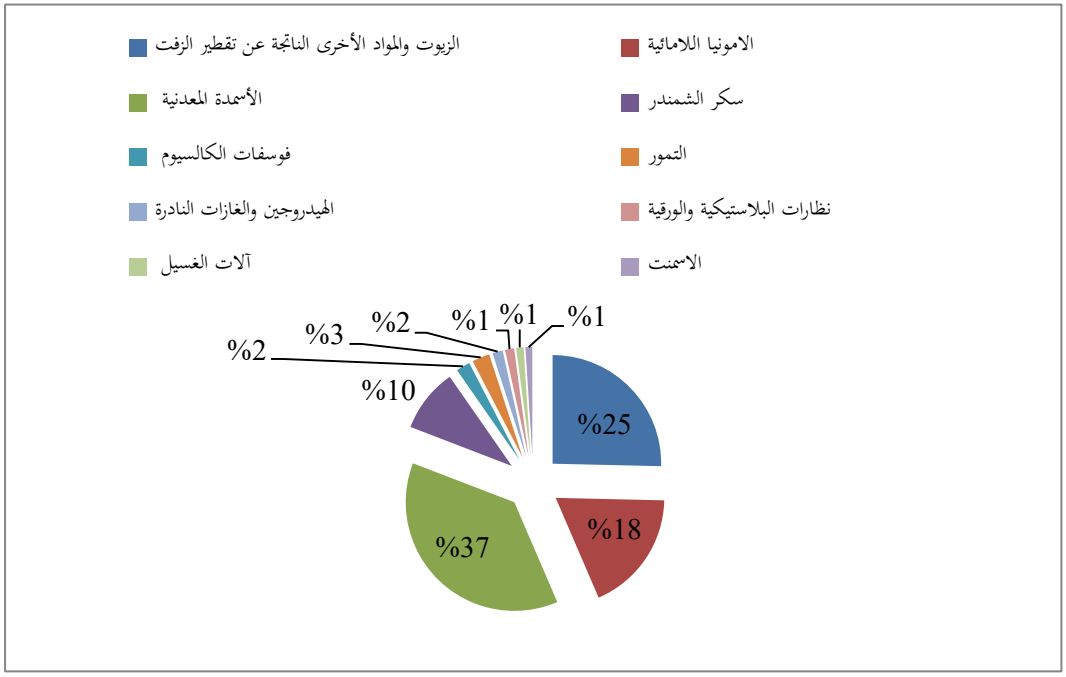

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على Excel.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر (2018/2013)

تسعى الجزائر من خلال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى زيادة مساهمة الاخيرة في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (07): تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني خلال الفترة 2013/ 2019

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	نسبة القطاع العام في القيمة المضافة		نسبة القطاع الخاص في القيمة المضافة		المجموع	
2013	893.24	%11.70	6741.19	%88.30	7634.43	%100
2014	1187.93	%13.90	7338.65	%86.10	8526.58	%100
2015	1313.36	%14.22	7924.51	%85.78	9237.87	%100
2016	1414.65	%14.23	8529.27	%85.77	9943.92	%100
2017	1291.14	%12.775	8815.62	%87.225	10106.80	%100
2018	1362.21	%12.51	9524.41	%87.49	10886.62	%100
2019	1449.22	%12.66	10001.3	%87.34	11450.60	%100

Source : (Mines M. d., Bulletin d'information Statistique de la PME, n°38, mai 2020, p. 29)

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا وجود تطور ملحوظة في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة، حيث ارتفعت قيمة المساهمة من 7634.43 مليار دج في سنة 2013 إلى 11450.6 مليار دج خلال سنة 2019 في القطاعين العام والخاص.

كما يلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص اكبر بكثير من القطاع العام، حيث أن نسبة مساهمة القطاع الخاص تفوق 86% من المجموع الخاص بالقيمة المضافة من سنة 2013 الى غاية سنة 2019. مما يؤكد أن جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مؤسسات خاصة، وأن الدولة اعطت اهتمام متزايد لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك مساعدتها على الاتجاه نحو التصدير وخاصة اتجاه السوق الافريقية مع اعطاء مجموعة من التسهيلات والتحفيزات لهذا النوع من المؤسسات.

والشكل الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيم المضافة خلال الفترة 2019/2013:

الشكل رقم 04: تطور القيمة المضافة خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال 2019/2013

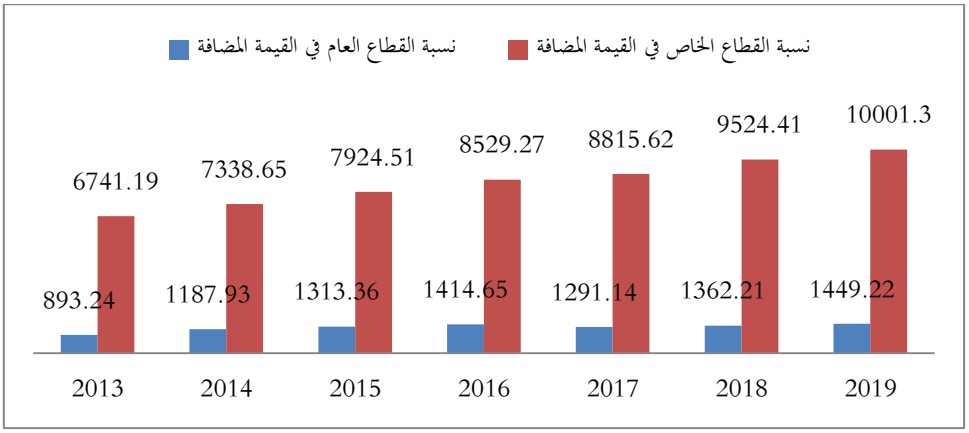

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على Excel

الخاتمة:

عالجت هذه الدراسة مدى دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2010 و2020 ولقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل متزايد خلال الفترة 2010 و2020 وهذا يرجع إلى الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع في السنوات الأخيرة من طرف الحكومة الجزائرية بتوجيهه إلى المجالات الأكثر حركية وأكثر انتاجية، وتدعيمه بآليات إجراءات فعالة بهدف تطويره وتنميته.
- أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص شهد ارتفاعا مستمرا، والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها سجل انخفاضا مستمرا بداية من سنة 2014 ليبلغ 229 مؤسسة نهاية سنة 2020 وهذا يعود لعمليات الخوصصة التي تشهد هذا المجال وكذا تعثر بعض المؤسسات نتيجة لبعض العراقيل التي تواجهها.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف وخلق فرص العمل، حيث قدرت نسب مساهمتها في التشغيل الإجمالي حوالي 25.57% في نهاية سنة 2019.
- عرفت القيمة المضافة خارج المحروقات تطورا هاما خلال الفترة 2013 إلى غاية 2019 حيث بلغت 11450.60 مليار دينار جزائري نهاية 2019 وبرزت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج المحروقات بنسبة 87,34 % من الإجمالي، مقابل 12.66% نسبة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن مساهمتها تبقى هامشية مقارنة مع الصادرات الإجمالية.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها نقدم بعض المقترحات التي تساهم في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر على النحو التالي:

- ضرورة خلق نوع من المناولة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إسناد بعض أو كل احتياجات المؤسسات الكبيرة من مكونات التصنيع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع آليات وسياسات جديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن مشكل التمويل تعاني منه معظم المؤسسات.
- إدخال تعديلات على التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تأخذ بيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجعها على النمو والتطور.
- توفير مناخ ملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح ليا بمواكبة التطورات الراهنة، والحث على العمل وفق المعايير الدولية في الانتاج والتسويق والتوزيع والتمويل.

المصادر:

- Mines, M. d. (avril 2019). Bulletin d'information Statistique de la PME n34.
- Mines, M. d. (mai 2020). Bulletin d'information Statistique de la PME, n°38.
- Ministere de l"Industrie et des Mines .(2021) .Bulletin d"information Statistique de la PME, n 10….38 .
- OECD. (2018). مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (التقييم المرحلي للإصلاحات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم). Paris: OECD Publishing.
- القانون رقم 17/02 المؤرخ في 10 جانفي 2017. (11 جانفي, 2017). المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 02 المادة رقم 04.
- أنفال نسيب وجمعة خير الدين. (2019). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2018/2003. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد 13 ، العدد 01.

- بلال خلف السكارنه. (2010). الريادة وادارة الاعمال، دار المسيرة. عمان الاردن: دار المسيرة.
- بن صويلح ليليا. (ديسمبر 2008). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية، العدد 30.
- سحنون سمير. (2005/2004). إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجيستير في اقتصاد التنمية. جامعة ابوبكر بالقايد : تلمسان.
- سعاد بشلوش و أمينة قهواجي. (أفريل 2022). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2019/2010. مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 05، العدد 01.
- فريال مشرف عيدان. (2016). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة بين الشباب العراقي. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 08، العدد 16.
- مسعودي دراوس ، آدم بن مسعود. (من 14 الى 16 ديسمبر 2016). ترقية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر. تأليف مداخلة ضمن الملتقى العربي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة. الرباط.
- ميساء حبيب سليمان وسمير العبادي. (2017). المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، الطبعة الاولى. الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي.